الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

١١ محرم ١٤٣٨ –١٢ اكتوبر ٢٠١٦

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
جمعية حقوق الإنسان	٢
هيئة حقوق الإنسان	٥
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	٨
حقوق الإنسان فى العالم	١٨

القحطاني : قانون "جاستا" يخالف كل الأعراف الدولية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء ١٠ محرم ١٤٣٨هـ - ١١ اكتوبر ٢٠١٦م
اضغط هنا

سلوى حمدي - الرياض

قال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني: إن قانون جاستا يخالف الأعراف والاتفاقيات الدولية التي توفّر حصانة وسيادة للدول.

وكان نائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى المملكة ألكسيس كونستا نتوبولوس ومستشارة الشؤون السياسية لوثيا مانريكي اسكودير زارا أمس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وكان في استقبالهما رئيس الجمعية والأمين العام خالد بن عبدالرحمن الفاخري وسكرتير رئيس الجمعية أحمد بن محمد المحمود. تناول اللقاء الحديث عن عقوبة الإعدام وموقف الإتحاد الأوروبي من أحكام الإعدام وخاصة من هم دون سن الثامنة عشرة. وقال رئيس الجمعية للوفد الزائر: إن تطبيق عقوبة الاعدام في المملكة يستند لنصوص شرعية ولا يصدر الحكم النهائي فيها إلاّ بعد نظرها من عدد كبير من القضاة بما يضمن تحقيق العدالة كما أن الدولة تسعى مع أولياء الدم في مثل هذه القضايا لتقديم العفو على تنفيذ العقوبة. كما تطرق الحديث إلى قانون جاستا وفي هذا الشأن أوضح رئيس الجمعية أن مثل هذا القانون يخالف الأعراف والاتفاقيات الدولية التي توفّر حصانة وسيادة للدول، وقد أكد نائب رئيس البعثة على أهمية احترام سيادة الدول والمبادئ المستقرة في القانون الدولي، وفي نهاية اللقاء شكر الوفد الزائر رئاسة الجمعية على حسن الاستقبال وأكد الوفد على أهمية تبادل وجهات النظر حول الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان.

وفد الاتحاد الأوروبي يزور جمعية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ١١ محرم ١٤٣٨هـ - ١٢ اكتوبر ٢٠١٦م
http://www.alriyadh.com/١٥٣٩٨١٠

الرياض - سعيد المبارك

التقى نائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى المملكة ألكسيس كونستا نتوبولوس، ومستشارة الشؤون السياسية لوثيا مانريكي اسكوديرو، رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان د. مفلح بن ربيعان القحطاني.

وتناول اللقاء الحديث عن عقوبة الإعدام وموقف الاتحاد الأوروبي من أحكام الإعدام وخاصة من هم دون سن الثامنة عشر، والتي بين رئيس الجمعية للوفد الزائر أن تطبيقها في المملكة يستند لنصوص شرعية ولا يصدر الحكم النهائي فيها إلا بعد نظرها من عدد كبير من القضاة بما يضمن تحقيق العدالة، كما أن الدولة تسعى مع أولياء الدم في مثل هذه القضايا لتقديم العفو على تنفيذ العقوبة. وفي نهاية اللقاء شكر الوفد الزائر رئاسة الجمعية على حسن الاستقبال، وأكد الوفد على أهمية تبادل وجهات النظر حول الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان.

شرعنة التمييز والعنصرية!!

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء ١١ محرم ١٤٣٨هـ - ١٢ اكتوبر ٢٠١٦م
http://www.alsharq.net.sa/١٥٩٤٢٩٢/١١/١٠/٢٠١٦

عبدالرحمن العليان

أصدر أحد القضاة أخيراً حكمه بالتفريق بين الزوجين في هذا الأسبوع لعدم كفاءة النسب، رغم مناشدة الزوجة إياه للبقاء مع زوجها، وقامت بمناشدة الإعلام المسموع والمرئي والمكتوب لتعلن وتثبت من خلاله أنها تريد البقاء مع زوجها الذي تكنُّ له كل تقدير واحترام. انتهى الأمر بنهاية ارتباط أسرة مسلمة تريد الستر والحياة بسعادة وهدوء ومحبة بسبب رفع أهل الزوجة قضية عدم تكافؤ النسب كما يُراد لها أن تكون.

أبيّن للقارئ الكريم وبشكل مختصر جداً أن المدارس السنية على خلاف فيما يُعرف بتكافؤ النسب، فالإمام مالك لا يرى اعتباراً لذلك مطلقاً، فيما يرى أبو حنيفة أن النسب معتبر في كفاءة النكاح، وهو إحدى الروايتين عن أحمد، والقول الوسط في ذلك وهو للشافعية والحنابلة أن ذلك حق للزوجة والأولياء، فإذا أسقطوه فالنكاح صحيح!

من خلال الخلاف أعلاه ولعدم وجود الأدلة القطعية التي أعطت هذه المساحة للخلاف، نقضت المحكمة العليا في عام ١٤٣١هـ الحكم الصادر من محكمة الجوف بالتفريق بين الزوجين منصور التيماني وفاطمة العزاز بعد تمييز الحكم بسبب عدم تكافؤ النسب، لينتصر صوت العدل على شرعنة العنصرية والتمييز، وجمع الله بين الزوجين وأولادهما بعد فراق وتشتُّت. عجيب من يرى أنه أفضل من أخيه في النسب والكفاءة! أليس أبونا جميعاً آدم عليه السلام؟! أليست أمُّنا جميعاً حواء عليها السلام؟! أليس الفارق بين الناس عند رب العزة والجلال هو فارق التقوى والصلاح؟! تزوج بلال وهو مولى، من أخت عبدالرحمن بن عوف القرشية، وتزوج زيد بن حارثة وهو مولى، من زينب بنت جحش المخزومية. إنه دين الإسلام الذي أصَّل لجلب المصالح. أي مصلحة يراها القاضي من طلاق زوجين يرغبان في البقاء معاً في حياتهما الزوجية؟! وفي المقابل أي مفسدة يرغب في إبعادها بتشتيت وفراق الزوجة والأبناء عن بيت الأسرة الزوجية؟!

ما زالت قصة زبيدة ذات الـ٢٧ ربيعاً حاضرة، وهي التي أقدمت على الانتحار بسبب رفض خطيبها لعدم تكافؤ النسب، وقالت من داخل جدران دار الرعاية «لن أخرج إلا مع زوجي أو بكفني»، وهي القضية التي تشرف عليها هيئة حقوق الإنسان في عسير. ما زالت وفاء وعامر في جدة ينتظران فرجاً قريباً يُنهي هذه المعادلة الصعبة في عدم تكافؤ النسب التي اعتمد على حكمها مع الخلاف بين الأئمة -رحمهم الله-، والأمر الذي شجَّع أهل الأهواء والتقاليد والعصبية القبلية في حضور فكرهم وقيمهم، وهو ما يتنافى مع ثوابت شرعية أرساها الإسلام.

ربما يكون هذا الحكم مقبولاً لو أن ذلك بطلب المرأة أو أهلها في ظل توافقهم للخلع بسبب النسب أو أي سبب آخر ترى المرأة فيه سبباً في طلب طلاقها من زوجها، ولكن من غير المعقول أن تخلع المرأة عن زوجها رغماً عنها، وفي ظل وجود أطفال وقبول الزوجة زوجها والحياة معه مهما كلَّفها الأمر! في قضية خلع الزوج علي القرني من زوجته مها التميمي بسبب عدم تكافؤ النسب، لم نجد من خلال حكم القاضي أي مصلحة في إنهاء القضية بسلام، رفض الزوج والزوجة الحكم، وطالبت الزوجة بلم شملها مع زوجها وطفلتها ذات الأشهر الأربعة، أثبتت الأخت مها طلبها من خلال الإعلام لينصفها للعيش بسلام مع زوجها علي القرني. لم تخرج مها من المحكمة إلى دار والدها، ولو صار ذلك لقمنا بتهنئة القاضي لنجاحه في لمِّ البنت مع والدها وأسرتها، بل ذهبت إلى دار الرعاية لتقاتل من هناك في حقها للعيش مع زوجها، وفي انتظار نقض مثل هذه الأحكام من الجهات الشرعية العليا.

عذراً بلال رضي الله عنك، نعلم أنك مولى وتزوجت قرشية، وعذراً زيد بن حارثة، نعلم أنك مولى وتزوجت زينب المخزومية، عذراً رضي الله عنكما، فنحن في زمن نقضي فيه بالأدلة التي ليست قطعية في أمور قد تجلب لنا الفكر والقيم العنصرية والتمييز بين البشر، التي لا تعني شيئاً في ميزان الإسلام، فكم من ذوي الأنساب الرفيعة والعزيزة لا يزن جناح بعوضة في الإسلام، وكم وضيعاً في نظر الناس لو أقسم على الله لأبره، ولا يدخل جنة السلام من كان في قلبه مثقال ذرة

من كبر. كل الدعاء بأن يلمَّ الله شمل علي القرني ومها التميمي وأن يصلح حالهما ويقر أعينهما بطفلتهما «نوف» في عزهما وبين أيديهما!

خاتمة:

قال صلى الله عليه وسلم في خطبة الوداع: «كلكم لآدم، وآدم من تراب، لا فضل لعربي على أعجمي، ولا أبيض على أسود إلا بالتقوى.«

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

أشاد بدور لجنة أصدقاء المرضى في المنطقة وأكد أهمية استمرار أعمالها

أمير الشرقية: العمل الخيري واسع ويشمل مجالات متعددة

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء ١١ محرم ١٤٣٨هـ - ١٢ اكتوبر ٢٠١٦م
http://www.alsharq.net.sa/٢٠١٦/١٠/١٢/١٥٩٤٨٣٧

الدمام ـ الشرق

أكد أمير المنطقة الشرقية صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز، أهمية العمل الخيري، مشيراً إلى أنه واسع ويشمل مجالات متعددة في المملكة.

ونوه بالدعم الذي تقدمه الدولة في رعاية المرضى من الناحية الطبية والعلاجية والإشراف سواء بالعلاج في المستشفيات المحلية التي أصبحت من أفضل المستشفيات في العالم، أو بإرساله إلى أحد المراكز المتخصصة في أي مكان في العالم، مشيداً بدور لجنة أصدقاء المرضى في المنطقة الشرقية، وما تقوم به لسد نواقص المرضى، كذلك دورها في التكافل الاجتماعي وحرصها على الرعاية لكل من يحتاج الرعاية، داعياً الله أن يرحم كل من أسهم في وضع لبنة هذه اللجنة؛ التي تعد الأولى من نوعها على مستوى المملكة.

جاء ذلك خلال استقباله في المجلس الأسبوعي «الإثنينية» في ديوان الإمارة أمس الأول، أصحاب السمو والفضيلة والمسؤولين وأهالي المنطقة، ومدير عام الشؤون الصحية في المنطقة الشرقية رئيس لجنة أصدقاء المرضى الدكتور صالح السلوك، وأعضاء اللجنة.

وأشاد الأمير سعود بن نايف بدور الشيخ سعد المعجل والمؤسسين السابقين والحاليين للجنة أصدقاء المرضى بالمنطقة، آملاً أن يستمر الدعم للجنة، مؤكداً أهمية استمرار أعمالها التي تسهم في تقديم الدعم المعنوي والمادي للمرضى. من جهته، شكر الدكتور السلوك، أمير المنطقة الشرقية على دعمه للجنة أصدقاء المرضى وارتقائه بمنظومة العمل الخيري والتطوعي بالمنطقة ودعم نشاطات اللجنة التي أسهمت في تحقيق نجاحات عديدة، بالإضافة إلى اهتمام رجال الأعمال بدعم برامج وأنشطة اللجنة التي يستفيد منها المرضى المحتاجون ومستشفيات المنطقة، مشيرا إلى أنها تعد أول لجنة أصدقاء للمرضى أسست في المملكة واستمرت منذ انطلاقها بخطى ثابتة.

وأفاد أن الأعوام من ١٤٣٥ إلى ١٤٣٧ تعد شاهداً على مدى تنامي الدعم والإسهامات من رجال الأعمال في المنطقة، حيث بلغ ما تم صرفه ١٢ مليون ريال، وتم توفير الأجهزة والمستلزمات الطبية لثمانية مستشفيات بالمنطقة، مبيناً أن لجنة أصدقاء المرضى تميزت بتعدد خدماتها التي تقدمها للمستفيدين واستفاد منها الكثير، حيث كرست جهودها للاهتمام بفئة المرضى المحتاجين، في التغلب على ظروفهم الاجتماعية والنفسية والصحية وتأمين حياة كريمة لهم، مما يدفعهم للعودة إلى المجتمع وهم أصحاء معافون قادرون على مواصلة حياتهم بطريقة طبيعية.

إلى ذلك، نوه رئيس غرفة الشرقية نائب لجنة أصدقاء المرضى عبدالرحمن العطيشان، بدعم ورعاية أمير المنطقة لكل ما من شأنه دعم أنشطة العمل الخيري والإنساني في المنطقة، الذي يأتي انطلاقاً من الإيمان بأهمية الإنسان وتنميته بوصفه الثروة الحقيقية للوطن، لافتا النظر إلى أن لجنة أصدقاء المرضى بدأت منذ أكثر من ٣٤ عاماً، قوية بالأيادي الخيرة من أبناء المنطقة. وأشار إلى أن اللجنة خطت في ظل الاهتمام ومشاركة نشاطاتها من قبل أمير الشرقية خطوات ملموسة نحو ترسيخ رسالتها والعمل وفق رؤيتها وصولاً لما تسعى إليه من أهداف، فتنوعت خدماتها ما بين تقديم الدعم المادي والمعنوي، الذي يتسع يوماً بعد الآخر، وبين توعية وتثقيف المرضى في المستشفيات والمراكز الطبية، مبيناً أن غرفة الشرقية لم تكن مجرد مُساهم في تكوين اللجنة، وإنما حاضنة ومساندة لها، حيث فاق الدعم المادي ٥٥٠ مليون ريال، يأتي من ضمنها إقامة ١٣ مركزاً طبياً بمختلف التخصصات، إضافة إلى عدد كبير من الأجهزة الطبية التي تقدم خدماتها لآلاف من المرضى، وكذلك التجهيزات الطبية والإيواء للمرضى من خارج المنطقة. وشارك مدير عام الشؤون الصحية

في المنطقة الشرقية سابقاً الدكتور سامي الصقير، وعضو اللجنة الصحية بغرفة الشرقية سعود المدعج بمداخلتين أجاب عليهما مدير عام الشؤون الصحية بالمنطقة، ورئيس غرفة الشرقية.

حضر المجلس، قائد قاعدة الملك عبدالعزيز الجوية في الظهران الأمير تركي بن بندر بن عبدالعزيز، والمشرف العام على التطوير الإداري والتقنية بالإمارة الأمير فهد بن عبدالله بن جلوي، ورئيس محكمة الاستئناف بالمنطقة الشيخ عبدالرحمن الرقيب، ونائب رئيس محكمة الاستئناف بالمنطقة الشيخ يوسف العفالق، ووكيل الإمارة الدكتور خالد البتال، ومديرو الإدارات الحكومية والقطاعات العسكرية، وأعيان المنطقة وعدد من المواطنين، ومجموعة من الشباب الصم، حيث تمت ترجمة اللقاء عن طريق الإشارة.

١٠ في المئة من الأطفال السعوديين تعرضوا لـ"التحرش"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء ١١ محرم ١٤٣٨هـ - ١٢ اكتوبر ٢٠١٦م
http://www.alhayat.com/Articles/١٧٨٦٦٠٤٠

الدمام - منيرة الهديب

فيما تجري الاستعدادات لأقامة الملتقى الوطني للوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، بهدف حمايتهم من الإيذاء الذي وجه بإقامته ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية السعودي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز، تُظهر الدراسات واقعاً مؤلماً، إذ توضح أن ١٠ في المئة من الأطفال في المملكة تعرضوا للتحرش بمختلف أشكاله، فيما زادت مواقع التواصل الاجتماعية من حالات الاعتداء الجنسي.

وبحسب دراسة لبرنامج الأمان الأسري الوطني، فإن الأرقام المعلنة على رغم أنها صادمة وقاسية إلا أنها لا تعبّر عن واقع تلك الظاهرة، إذ تكمن المشكلة الرئيسة في التحرش بالأطفال في عدم الكشف عن تلك الجرائم، بسبب ثقافة العيب والخوف من الفضيحة، خصوصاً مع تزايد نسبة التحرش بالأطفال بصورة كبيرة في الفترة الأخيرة، لا سيما مع الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي، وما يزيد من خطر المشكلة أن غالبية المعتدين على الأطفال هم أشخاص بالغون ومعروفون في محيط الطفل.

هذا الوباء المعروف بالتحرش دعا المملكة إلى سن نظام يعاقب المتحرشين، بالسجن والغرامة أو بالعقوبتين معاً، علاوة على نشأة جمعيات ومؤسسات تحارب التحرش الجنسي بالأطفال، وأطلقت حملات توعية للحد من هذه الظاهرة الخطرة، بهدف استئصالها من المجتمع السعودي. وترصد «الحياة» في هذا التحقيق أرقام التحرش بالأطفال في المملكة، وتعريفه، ودور مواقع التواصل الاجتماعي في زيادة نسبته، والقوانين التي تكافحه، ومبادرات التوعية بشأنه.ويأتي المؤتمر انطلاقاً من ريادة المملكة في مجالات حقوق الإنسان بشكل عام، والطفل في شكل خاص، ويعتبر تحدياً لمواجهة محاولات الاستغلال الجنسي للأطفال، التي تواجه المجتمع والسلطات الأمنية.

وسيشارك في الملتقى الذي تستضيفه الرياض منتصف شهر صفر المقبل أكثر من ١٥ جهة، منها منظمات وهيئات دولية كالإنتربول، وجمعيات وطنية وإقليمية مختصة.

الحياة
AL HAYAT

العدل: الارتقاء بالمحاماة ضرورة ... ولجنة لتحديث نظامها

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء ١١ محرم ١٤٣٨هـ - ١٢ اكتوبر ٢٠١٦م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
شدَّد وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين الدكتور وليد الصمعاني على أهمية وضرورة العناية والرقي بقطاع المحاماة والخدمات القانونية، لما يشكله من أثر بارز على المنظومة العدلية. فيما كشف الأمين العام لهيئة المحامين السعوديين تشكيل لجنة لدرس نظام المحاماة وتحديثه لمواكبة المستجدات.
وأكد الصمعاني خلال افتتاحه المقر الرئيس للهيئة السعودية للمحامين في الرياض أمس أن وزارة العدل ستقدم الدعم والمساندة للمهنة من خلال الهيئة التي ستكون ملتقى المحامين المهني، ومنبراً لرفع مستوى ممارسة المحامين لمهنتهم وضمان حسن أدائهم لها، والعمل على زيادة وعيهم بواجباتهم المهنية التي أوضحها نظام المحاماة.
من جهته، أوضح الأمين العام للهيئة بكر الهبوب، أن الهيئة عملت خلال الأشهر الماضية على استكمال منظومة أعمال التأسيس الأساسية، وبناء الهوية المؤسسية التي ترتكز على عنصر المشاركة الفاعلة بين أعضاء الهيئة، والتكامل مع المؤسسات الحكومية.
وقال إنه جرى إعداد مسودة الخطة التشغيلية للأمانة العامة ومعالم استراتيجية الهيئة، التي رُوعي في صياغة أهدافها مخرجات ونتائج ورش العمل التي أطلقتها الهيئة في مختلف مدن المملكة، والموائمة مع تطلعات ورؤية المملكة ٢٠٣٠، استعداداً للعرض على مجلس الإدارة المقبل الذي سيوصي للجمعية العمومية بالسياسات والوثائق اللازمة لتدشين أعمال الهيئة، وعقد أول جمعية عمومية لها قبل نهاية العام المالي.
وأشار إلى وجود لجنة لدرس نظام المحاماة وتحديثه لمواكبة المستجدات، وذلك بعد مرور ١٤ عاماً على صدوره، مؤكداً حرص الهيئة على تهيئة مقرها الذي يضع لمساته النهائية، لتدشين أعمال الأمانة العامة تزامناً مع اجتماع مجلس الإدارة المقبل، إذ يناقش أعضاء المجلس فيه استراتيجية الهيئة، ورؤيتها ورسالتها وقيمها المؤسسية ووثائق التنظيم اللازمة، تمهيداً للتوصية بها للجمعية العمومية في اجتماعها المقبل، والمنتظر أن تُدشن فيه أعمال الهيئة في الربع الرابع من هذا العام.
يُذكر أن الهيئة السعودية للمحامين أطلقت خلال الربع الثاني من هذا العام سلسة ورش عمل في عدد من مدن المملكة، استطلعت من خلالها آراء المحامين واقتراحاتهم، وقامت على ضوء تلك المخرجات بإجراء دراسة ميدانية لواقع الممارسة القانونية المهنية في المملكة خلُصت فيه إلى تحليل رباعيّ يكشف عن نقاط القوة، والضعف، والفرص، والتهديدات، وساعدت تلك المخرجات على قراءة أفضل لمتغيرات البيئة المحيطة في مهنة الخدمات القانونية في المملكة داخلياً وخارجياً، والاستفادة من الفرص المتاحة للتطوير لأجل التكامل مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ ومساندة أهدافها.
ولفت الأمين العام إلى أن عدداً من الهيئات المهنية الإقليمية والدولية أطلعت الهيئة على برامجها وبحثت معها سبل التعاون المشترك، مضيفاً أن مسيرة إجراءات الخطة الاستراتيجية حظيت بمتابعةٍ من رئيس مجلس الإدارة واطلاعه المستمر على سير العمل فيها، الذي قُسّم إلى خمس مراحل أساسية، ابتدأت بالاستطلاع العام وورش العمل وتحليل لأوضاع قطاع تقديم الخدمات القانونية المهنية، ثم استشراف للمستقبل والمسار المستهدف تحقيقه والعمل على مراقبة الفجوات والتلاؤم مع الإمكانات والقدرات، يتلو ذلك تحديد الاختيارات وبلورة الرؤية ورسالة القيم المؤسسية، وتحديد الأهداف الأساسية، ووضع الإجراءات المطلوبة، وبعد ذلك مرحلة إدارة الأداء من خلال مؤشرات الأداء ومتابعة المشاريع والمبادرات التنفيذية، وتختتم تلك المراحل بمتابعة الأداء ومراقبة مستوى التقدم واتخاذ الإجراءات التصحيحية، والتغذية الراجعة ومراجعة الخطة بشمولية. وتعتمد الخطة الاستراتيجية على تكامل الجهود الوطنية، وعلى الشراكة مع عدد من الأجهزة الحكومية ذات الصلة وعدد من قطاعات القطاع الخاص ومؤسسات النفع العام لتقديم الدعم المطلوب للرقي بمهنة المحاماة والاستشارات القانونية في المملكة، التي تعد أحد الضمانات لاستدامة أهداف التنمية الوطنية وتحقق التقدم والازدهار للاقتصاد الوطني، ويعتمد نجاح الخطة أيضاً على الموارد المالية التي تترجم المشاريع والمبادرات إلى واقع ملموس.

٤٥٠ ألف مستفيد شهرياً من خدماتها الإلكترونية

>كشفت وزارة العدل أن عدد المستفيدين من خدمات البوابة الإلكترونية للوزارة بلغ ٤٥٠ ألف مستفيد شهرياً، موضحة أن عدد الخدمات المقدمة للمستفيدين بلغت ٨٤ خدمة إلكترونية.

وأشارت إلى أن الخدمات الإلكترونية للوزارة أسهمت في اختصار الكثير من الإجراءات القضائية والعدلية، والعمل على حفظ وقت المستفيد، وتقديم الخدمة بكل يسر وسهولة.

وأوضح إحصاء أصدرته الوزارة أن عدد المستفيدين من البوابة الإلكترونية للوزارة خلال العام الماضي ١٤٣٧هـ، بلغ ٥,٤ مليون مستفيد، مبينة أن وزارة العدل تقدم عبر بواباتها الإلكترونية ٨٤ خدمة إلكترونية، إضافة إلى ٧٤ مؤشراً عقارياً. ومن أبرز الخدمات المقدمة في البوابة الإلكترونية للوزارة: التقديم على دعاوى المحاكم، والمواعيد الإلكترونية في الدوائر الشرعية، وصحيفة الدعوى الإلكترونية، ومعرفة سير المعاملة والانتهاء منها، وخدمة الاستفسارات الإلكترونية للمعاملات.

كما تقدم البوابة خدمة النماذج الإلكترونية الإنهائية للمحاكم منها إقامة ولي على قاصر سناً، وإقامة ولي على قاصر عقلاً، واستمرار ولاية على قاصر عقلاً، وإثبات رشد، وإثبات وصية، وفسخ ولاية بطلب من الولي، وتقدير نفقة قاصر، وتسليم مبلغ من المال لمن ثبت رشده، وحصر ورثة، وقسمة تركة، وإثبات إعالة، وإثبات حال اجتماعية، وعقد زواج، وإثبات طلاق، وإثبات خلع وإثبات تعديل اسم ولقب، وإثبات رجعة، وإثبات صلاحية حضانة، وإثبات زوجة وأولاد، وإثبات تنازل عن إصابة، وإثبات تنازل عن دية أو بعضها وإثبات عدم غيبة، وإثبات صلة قرابة، ورد اعتبار، وإثبات شهادة، وإثبات مساحة إجمالية، وإثبات وقف منجز، وإذن شراء عقار وقف وإذن رهن عقار وقف، واستخراج وثيقة تملك موقتة.

كما أن هناك عدداً من الخدمات الإلكترونية العدلية الأخرى مثل: برنامج المواريث، وطلب التنفيذ الإلكتروني، وتسجيل الوكالات، وتسجيل عقود الشركات والاستعلام عن وكالة، والاستعلام عن معاملة والاستعلام عن موعد قضية وطلبات الإعسار، وبيانات من ثبت إعساره ومحاضر الحجز على الأموال، إضافة إلى إعلان المزادات، والتحقق من صحة تعريف موظف. وتعرض البوابة الإلكترونية للعدل خدمات الاستعلام عن مأذوني الأنكحة، والاستعلام عن المحامين المعتمدين، وبيانات المحكمين المعتمدين، وخدمة المناقصات، وإعلان المزادات، وطلب ترخيص مقدم خدمة تنفيذ، إضافة إلى خدمة المؤشرات القضائية، وخدمة مؤشرات سرعة إنجاز الطلبات وخدمة مؤشرات سرعة إنجاز القضايا، وخدمة الملاحظات والمقترحات. إضافة إلى خدمة التقديم على الرخص إلكترونياً للموثقين، والتقديم الإلكتروني المبدئي للوظائف، وخدمة المؤشرات العقارية التي تفيد الكثير من مساهمي ورواد العقارات، وخدمة تسجيل المخططات وقطع الأراضي والوحدات السكنية.

١٠٠ قضية تثبيت نكاح خلال عامين

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء ١١ محرم ١٤٣٨هـ - ١٢ اكتوبر ٢٠١٦م
اضغط هنا

جدة: نجلاء الحربي:
فيما حولت محكمة الأحوال الشخصية في جدة قضية امرأة تطلب تثبيت زواجها من مواطن عاشرها لسنوات دون عقد إلى الحاكم الإداري، أوضح مستشار قانوني أن محاكم الأحوال الشخصية في المناطق الكبرى نظرت ١٠٠ قضية تثبيت نكاح خلال عامين.

١٠٠ قضية

كشف المحامي والمستشار القانوني الدكتور عمر خولي لـ"الوطن" أن "قضايا عدم تثبيت عقود النكاح من القضايا الدخيلة والجديدة على المجتمع، ففي حال ثبوت عدم وجود عقد شرعي بين الطرفين، وإقرارهما بمسؤوليتهما عن ذلك، ينفذ عليهما حد الزنا، أو عقوبة التعزير حسب طبيعة القضية"، مشيرا إلى أن محاكم الأحوال الشخصية في المناطق الكبرى نظرت ١٠٠ قضية تثبيت نكاح خلال عامين.

إثبات زواج

قال مصدر قضائي لـ"الوطن" إن "محكمة الأحوال الشخصية في جدة تلقت دعوة قضائية من سيدة مقيمة تطالب فيها بإثبات عقد نكاحها من مواطن يعيش معها منذ أربع سنوات دون عقد، أو أي إثبات شرعي يضمن لها حقها كزوجة، وذكرت السيدة لناظر القضية أنها تزوجت بالرجل بناء على وعده لها بتثبيت عقد الزواج، ولكنه أخذ في مماطلتها ٤ سنوات، وادعت أنه كان يعاشرها طوال تلك الفترة."

وأضاف أن "القاضي واجه المدعى عليه بأقوال المدعية، فأنكر الاتهامات الموجهة إليه، وقال إنه لا يوجد أي عقد زواج شرعي يثبت زواجه من السيدة، وأنه لم يقدم أي التزام تجاه توثيق عقد الزواج، واعترف أنه كان يعاشرها في منزلها ما يقارب سنتين، فرفع ناظر القضية الدعوى إلى الحاكم الإداري للنظر في وضع مخالفة الرجل والمرأة للنظام، وإصدار قرار في ذلك."

مراحل القضية :

١- سيدة ترفع دعوى قضائية تطالب بتثبيت نكاحها
٢- استدعاء المدعى عليه ومواجهته بالاتهامات
٣ - المدعى عليه ينكر وعده بالزواج منها، ويعترف بمعاشرتها سنتين دون عقد
٤ - رفع القضية إلى الحاكم الإداري للنظر فيها

إجراءات إثبات النكاح بين مقيمة ومواطن:

١ - حضور الزوج مع أصل إثباته الشخصي
٢ - حضور الزوجة مع أصل إثباتها الشخصي
٣ - إحضار موافقة كفيل الزوجة المقيمة على زواجها
٤ - حضور شاهدين يعرفان الزوجة معرفة تامة مع أصل الإثباتات الشخصية
٥ - حضور مزكيين للشاهدين مع أصل الإثباتات الشخصية

القضاء المختص

ذكر عدد من القانونيين أن "تحويل القاضي للدعوى إلى الحاكم الإداري "الإمارة" يكون لغرض إداري بحت، وهو إثبات عدم وجود عقد النكاح، والتأكد من مخالفة النظام، حيث إن هذا النوع من الجرائم لا يندرج تحت ولاية القاضي ناظر القضية، وبعد التحقق من الواقعة يحكم القاضي بعدم الاختصاص، ثم تحال القضية إلى القضاء المختص"، مشيرين إلى أن عقوبة الزنا تنفذ في هذه الحالات على أقل تقدير.

العدل: ٤٥٠ ألف مستفيد شهريا من ٨٤ خدمة إلكترونية

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء ١١ محرم ١٤٣٨هـ - ١٢ اكتوبر ٢٠١٦م
اضغط هنا

الرياض: الوطن
كشفت إحصائية صادرة عن وزارة العدل أن عدد المستفيدين من خدمات البوابة الإلكترونية للوزارة بلغ نحو ٤٥٠ ألف مستفيد شهريا، موضحة أن عدد الخدمات المقدمة للمستفيدين بلغ ٨٤ خدمة إلكترونية.

اختصار الإجراءات

ساهمت الخدمات الإلكترونية للوزارة في اختصار الكثير من الإجراءات القضائية والعدلية، والعمل على حفظ وقت المستفيد، وتقديم الخدمة بكل يسر وسهولة.

وأوضحت الإحصائية الصادرة عن وكالة وزارة العدل المساعدة لشؤون تقنية المعلومات، أن عدد المستفيدين من البوابة الإلكترونية للوزارة خلال العام الماضي ١٤٣٧، بلغ خمسة ملايين و٤٠٠ ألف مستفيد، مبينة أن الوزارة تقدم عبر بواباتها الإلكترونية ٨٤ خدمة إلكترونية، إضافة إلى ٧٤ مؤشرا عقاريا.

أبرز الخدمات الإلكترونية

ومن أبرز الخدمات المقدمة في البوابة الإلكترونية للوزارة: التقديم على دعاوى المحاكم، والمواعيد الإلكترونية في الدوائر الشرعية، وصحيفة الدعوى الإلكترونية، ومعرفة سير المعاملة والانتهاء منها، وخدمة الاستفسارات الإلكترونية للمعاملات.

كما تقدم البوابة خدمة النماذج الإلكترونية الإنهائية للمحاكم التي تشمل (إقامة ولي على قاصر سنا، وإقامة ولي على قاصر عقلا، واستمرار ولاية على قاصر عقلا، وإثبات رشد، وإثبات وصية، فسخ وولاية بطلب من الولي، وتقدير نفقة قاصر، وتسليم مبلغ من المال لمن ثبت رشده، وحصر ورثة، وقسمة تركة، وإثبات إعالة، واثبات حالة اجتماعية، وعقد زواج، وإثبات طلاق، وإثبات خلع وإثبات تعديل، واسم ولقب، وإثبات رجعة، وإثبات صلاحية حضانة، وإثبات زوجة وأولاد، وإثبات تنازل عن إصابة، وإثبات تنازل عن دية أو بعضها، وإثبات عدم غيبة، وإثبات إقامة ناظر على وقف/ وصية، وإثبات صلة قرابة، ورد اعتبار، وإثبات شهادة، وإثبات مساحة إجمالية، وإثبات وقف منجز، وإذن بيع عقار وقف، وإثبات محدودات متجاورة، وتعديل حد صك، وإذن شراء عقار وقف وإذن رهن عقار وقف، واستخراج وثيقة تملك مؤقتة).

خدمات أخرى

وتقدم البوابة أيضا عددا من الخدمات الإلكترونية العدلية الأخرى مثل: برنامج المواريث، وطلب التنفيذ الإلكتروني، وتسجيل الوكالات، وتسجيل عقود الشركات والاستعلام عن وكالة، والاستعلام عن معاملة والاستعلام عن موعد قضية وطلبات الإعسار، وبيانات من ثبت إعساره محاضر الحجز على الأموال، إضافة إلى الإعلان عن المزادات، والتحقق من صحة تعريف موظف. وتعرض البوابة الإلكترونية للعدل خدمات الاستعلام عن مأذوني الأنكحة، والاستعلام عن المحامين المعتمدين، وبيانات المحكمين المعتمدين، وخدمة المناقصات، والإعلان عن المزادات، وطلب ترخيص مقدم خدمة تنفيذ، وخدمة المؤشرات القضائية، وخدمة مؤشرات سرعة إنجاز الطلبات وخدمة مؤشرات سرعة إنجاز القضايا، وخدمة الملاحظات والمقترحات، إضافة إلى خدمة التقديم على الرخص إلكترونيا للموثقين، والتقديم الإلكتروني المبدئي للوظائف، وخدمة المؤشرات العقارية التي تفيد الكثير من مساهمي ورواد العقارات، وخدمة تسجيل المخططات وقطع الأراضي والوحدات السكنية.

الضمان الصحي يطبق المرحلة الثانية من الوثيقة الموحدة لأصحاب العمل

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ١١ محرم ١٤٣٨هـ - ١٢ اكتوبر ٢٠١٦م
http://www.alriyadh.com/١٥٣٩٨٠٣

الرياض - راشد السكران
بدأ مجلس الضمان الصحي التعاوني تطبيق المرحلة الثانية لوثيقة التأمين الموحدة لأصحاب العمل ممن يعمل لديهم ٥٠ عاملاً فأكثر، وذلك اعتباراً من يوم أمس ولمدة ثلاثة أشهر وفق خطط العمل المعتمدة، حيث يلزم صاحب العمل بإبرام وثيقة تأمين صحي واحدة تشمل كافة العاملين لديه وأفراد أسرهم المشمولين بنظام الضمان الصحي التعاوني.
وقال الناطق الرسمي باسم مجلس الضمان الصحي ياسر المعارك "إن هذه المرحلة تأتي استكمالاً للمرحلة التي سبقتها في إطار خطة ربع سنوية، بدأت أولها في العاشر من يوليو ٢٠١٦، واستهدفت المؤسسات التي تضم أكثر من ١٠٠ عامل، فيما تستهدف هذه المرحلة المؤسسات التي تضم ما بين ٥٠ - ٩٩ عاملاً، وتليها المرحلة الثالثة التي تبدأ في العاشر من يناير من العام المقبل، وتعالج أوضاع المؤسسات التي تضم ما بين ٢٥ إلى ٤٩ عاملاً، على أن تكون آخر مرحلة في العاشر من أبريل ٢٠١٧، وتهتم بالمؤسسات التي تضم أقل من ٢٥ عاملاً، حيث تنفيذ خطة العمل بمعدل ثلاثة أشهر لكل مرحلة، فيما تتحدد الأسبقية بحسب أعداد العاملين بالمؤسسة."
وبيّن أن الأمانة العامة تسعى إلى إيجاد حلول بالتنسيق مع شركات التأمين لتمكين المؤمن لهم من الحصول على العلاج دون الحاجة إلى بطاقة التأمين الصحي والاكتفاء بهوية المؤمن له، منبهاً إلى أن الأمانة العامة للضمان الصحي تزمع تفعيل الغرامات المالية بشكل إلكتروني كما نصت المادة ١٤ من نظام الضمان الصحي التعاوني، وذلك من خلال نظام إصدار الوثائق المطور بحيث تكون هناك غرامة مالية محددة لأي صاحب عمل انتهى تأمينه للوثيقة الموحدة أو لم يقم بالتأمين على أحد مكفوليه في الوقت المحدد، وفي حال استمرت المخالفة يتم رفع الأمر لوزارة العمل لحرمانه من استقدام العمال لفترة دائمة أو مؤقتة.

«تعليم المحافظة»: لن نتنازل حتى لو فَعَل أهله

تحقيق في ضرب طالب بسلك كهرباء في حفر الباطن

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء ١١ محرم ١٤٣٨هـ - ١٢ اكتوبر ٢٠١٦م
http://www.alsharq.net.sa/٢٠١٦/١٠/١٢/١٥٩٤٨٣٧

حفر الباطن – سلمان الشمري
تعهدت إدارة التعليم في حفر الباطن بمعاقبة معلِّمٍ في مدرسة الخوارزمي إذا تبيَّنت صحة اتهام طالبٍ له بضربه بسلكٍ كهربائي، بينما تحدث شقيق الطالب عن محاولة المعلِّم ممارسة «ضغوط اجتماعية» على الأسرة عبر شيوخ وأعيان في سعيٍ إلى غلق القضية.

وشغلت القضية مهتمين بالتعليم في المحافظة طالبوا بتوقيع عقوبة رادعة على المعلِّم إذا ثبت تجاوزه منعاً لتكرار مثل هذه التصرفات في المدارس.
وشددت إدارة التعليم، على لسان الناطق باسمها زبن الشمري، على رفضها ضرب أي طالب.
وذكَّرت بتعاميمها «التي تمنع الضرب وتؤكد على تفعيل قواعد السلوك والمواظبة في القضايا السلوكية، مع تطبيق جميع النظم والقوانين ضد من يتجاوز ذلك.»
وكشف الشمري، في تصريح لـ «الشرق»، عن تشكيل لجنة تحقيق للنظر في موضوع مدرسة الخوارزمي الواقعة في مركز المطرقة.
وأوضح «القضية عند المتابعة حالياً للتحقيق مع المعلم، ومدير التعليم يؤكد أن الإدارة لن تتوانى عن محاسبة المعلم إذا ثبت الضرب أو التعنيف النفسي حتى لو تنازل ولي الأمر.»
وعلى موقع «تويتر»؛ أطلق مغرّدون وسم #معلم_يعنف_طالب_بحفر الباطن.
في الوقت نفسه؛ اتهم فارس البقمي(شقيق الطالب) المعلِّمَ بضرب شقيقه بسلك الكهرباء أمام أنظار ٣ من معلمي المدرسة والمرشد الطلابي.
وأكد البقمي، لـ «الشرق»، تقديم شكوى رسمية إلى مدير التعليم منذ أكثر من أسبوع، و«مع الأسف لم يُتخَذ فيها أي إجراء تجاه المعلم» فيما «تم استخراج تقرير طبي مبدئي من المستشفى قال فيه الطبيب إن شقيقي يحتاج إلى مدة شفاء مبدئية بواقع أسبوعين؛ يتم تحويله بعدها إلى قسم العظام.»
وأشار البقمي إلى إرسال المعلِّم شيوخاً وأعياناً «إلى والدي بغرض التنازل عن حق أخي»، فيما لم يتسنَّ الحصول على تعقيب من المعلِّم.

الحياة AL HAYAT

عدم "تكافؤ النسب" ... إلى متى؟

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء ١١ محرم ١٤٣٨هـ - ١٢ اكتوبر ٢٠١٦م
اضغط هنا

هيفاء صفوق

أصعب شيء أن تعيش مظلوماً ولا تجد من يدافع عنك!
لن يشعر بهذه المرارة إلا من يتجرع منها، وهذا بالضبط ما يحدث في كل يوم تثار فيه قضية «تكافؤ النسب». ظلم أفراد كثيرون بسبب عادات جاهلية من المفترض أن تكون اندثرت، ومن المفترض أن يقول الحق والعدل كلمته، لا أن «يصاغ» خلف مهاترات العقول التي مازالت تضخ جهلاً وظلماً!
الأهل لهم حرية الاختيار في ما يرونه مناسباً لابنتهم، وهذا من حقهم، ولا اعتراض عليه، لكن المؤسف أن يتم الزواج ثم تفاجأ الزوجة بعد «عشرة العمر» بإبعادها عن زوجها وأولادها بحجة واهية، كما يفاجأ الجميع في تلك القصة، التي تتكرر كل فترة، بـ«عدم تكافؤ النسب.»
بعضهم جلس نحو السنة، وهو في مرحلة الخطوبة، والكل راض عنه، وهنا يأتي دور الأهل؛ حين لم يسألوا عنه جيداً، ولم يبذلوا جهداً في ذلك كالذي يبذلونه اليوم في مطالبة المحاكم بالتفريق، أم أنهم جيدون فقط في بث الشر وممارسة عقدهم النفسية؟!
لا أحد منا يتدخل في شؤون «غيره»، فهذه حريتهم، لكن عندما نشاهد الظلم وعدم العدل وسكوت الجميع عن ذلك فلا بد أن يتحدث من يحمل في قلبه ذرة إنسانية ومسؤولية.
العجيب في الأمر أن «تغيب» كلمة «الحق» التي من المفترض أن تكون مسموعة بصوت عالٍ لكي يسمعه الكل، ليشعر الجميع بأن العدل والحق هو الأساس لا الاجتهادات الفردية، التي تضاربت مع بعضها في الأحكام بين مؤيدٍ ومن يراعي

حقوق الله سبحانه وتعالى قبل الأعراف والتقاليد، في من يفضل عادات بالية جاهلة غير عادلة ولا منصفة أمام ما شرعه الله في إنصاف المظلوم وإظهار حقوق الناس.
الخطورة ليست قضية واحدة، بل شعور أفراد المجتمع بالازدواجية في التعامل مع هذه القضايا «فتارة مع، وتارة ضد»، هذا يجعل داخلهم الخوف والريبة مما يصنع الكثير من الغلط والأقاويل والإشاعات، ويزعزع استقرار هذا المجتمع، وبخاصة عندما يبدأ الكل يتساءل: ما مصير أبناء الزوجين غير «متكافئي» النسب؟ أين يذهبون؟ أين يعيشون؟!
وهنا بالذات نضع علامة: ما هو مصير أسرة كاملة تمزقت وتفرقت، وتشتت أبناؤها بسبب عادات عفا عليها الزمن؟ هل نأتي بعد ذلك نعالج هؤلاء الأبناء من هذا التشتت والظلم والفرقة؟ بماذا سيفكر هؤلاء الأبناء؟! حتماً سيشاهدون أنفسهم أقل من غيرهم، وشعورهم بالظلم والحقد على كل من تسبب في ذلك.
ألم يحن الوقت لإصدار قانون واضح وصريح في قضايا «تكافؤ النسب»، لضمان حقوق الإنسان وكرامته والحفاظ على حقوق الآخرين، وبخاصة المستضعفون ممن لا يمتلكون حولاً ولا قوة؟!

الخروج عن النـــص

هروب الفتيات

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ١١ محرم ١٤٣٨هـ - ١٢ اكتوبر ٢٠١٦م
http://www.alriyadh.com/١٥٣٩٨٨٥

مطلق بن سعود المطيري

تتابع أخبار هروب الفتيات في الآونة الأخيرة من أسرهن الى عالم المجهول، يقدم لنا مؤشرا واضحا على التغير الكبير الذي يمر به مجتمعنا المحافظ، فقد انكسرت قيود الخوف والاحترام والتراحم، وغدت الاسرة معتقلا تتحين بعض البنات الهروب منه، رمين حياتهن في الخطر من أجل الحصول على فرصة مجهولة العواقب والمصير.
هروب الفتيات حتى وان لم يشكل ظاهرة كبيرة، أو يعد رقما فرديا لا يحمل آيات الفزع منه، الا انه حدث وقد صار لا يهم حجمه، وانما الدوافع الخطيرة التي تقف وراء هذا السلوك الخطير، أول هذه الدوافع ان الفتاة لا تريد الحياة مع أهلها، لأسباب قد تكون من صالح الأسرة، او اسباب تجرمهم، وأصبح امامها خيار ممكن لتغيير الاسرة والمجتمع والبلد، ولكن ثمن هذا الخيار قاتل للأسرة والفتاة والمجتمع، فقطع كل خيوط الروابط بين الفتاة واسرتها أمر يرهب حتى في الأحلام فكيف الواقع، فكيف تقدم الفتاة على هذه الخطوة الخطيرة؟ هل منح الثقة الزائدة هو الطريق الممهد للهروب، أم مصادرة الحريات تماما هو ما يكسر قيود العادات والتقاليد؟
البنت اليوم عرفت طريق الخارج، وعرفت حيلا كثيرة لأخذ مفاتيح حريتها أو تشردها، ورمي هذه المفاتيح بعد خروجها وراء ظهرها، فالرقابة المشددة ليست حلا، والحرية الزائدة لا تعتبر ثقة بل اهمالا وتفككا، وفي هذه القضية النصيحة ليست بجمل، فالوعظ الاجتماعي، وأسلوب الترهيب يثبتان المشكلة ولا يحلانها، فالهروب إما تمرد أو معناة، الأول تتحمل مسؤوليته الأسرة فمن زرعك يكون الحصاد، أما المعاناة فهذه مسؤولية المجتمع بالكامل، فعندما يغيب الأمان عن الفتاة في بيت أسرتها ولا تجد جهة تتحمل مسؤولية خلاصها من معاناتها، فهذا الشيء يجعلها تفكر في أحد الخطرين: الانتحار أو الهروب، فاليأس من العثور على حل للمعاناة في حضن الأسرة أو محيط المجتمع، يدفع الانسان للبحث عن الحل في مكان آخر مهما كانت خطورته، ففي هذه الحالة الأسرة هي من قامت بتهريب الفتاة، الذي لم يكن خيارها، حماية الفتاة من عنف اسرتها مسؤولية الجميع، مسؤولية تكون ضامنة لكرامة البنت مدى الحياة، وليس اجراء مؤقتا، ينتهي بكتابة تعهد ومن ثم تسلم البنت ليد من كان السبب في معاناتها، فهروب الفتاة إن لم يكن تمردا ذميما، فهو قلة ثقة بالأهل والمجتمع، حالة من اليأس تطورت الى ان وصلت الى نهايتها: اتخاذ قرار الهروب، فالاسرة غير المسؤولة يجب ان تجرد من حق رعايتها لأولادها، وهذا يجعلنا نتساؤل ما هو الخيار المتاح والآمن للفتاة التي تتعرض للخطر في بيت أسرتها؟
أتمنى ان أعرف الحل لأني جاهل به.

حقوق الإنسان فى العالم

الحملة السعودية تواصل توزيع الحقائب المدرسية على أبناء الأشقاء السوريين في إربد

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ١١ محرم ١٤٣٨هـ - ١٢ اكتوبر ٢٠١٦م
http://www.alriyadh.com/١٥٣٩٨٠٩

عمان - واس

وزعت الحملة الوطنية السعودية لنصرة الأشقاء في سوريةا ومن خلال برنامجها التعليمي "شقيقي بالعلم نعمرها" الحقائب المدرسية والأدوات القرطاسية على١,٦٦٢ طالباً وطالبة من أبناء الأشقاء اللاجئين السوريين في محافظة إربد خلال المحطة السادسة.

وأوضح المدير الإقليمي للحملة الوطنية السعودية لنصرة الأشقاء في سورية د. بدر السمحان أن الحملة الوطنية السعودية ومنذ انطلاقها سطرت جملة من الاتفاقيات والشركات مع الجهات الرسمية والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني المحلية التي أسهمت بشكل كبير في إعانة الأشقاء السوريين وقد تم التعاون والتشارك ضمن هذا المشروع التعليمي مع وزراة التربية والتعليم الأردنية والهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية للإغاثة والتنمية والتعاون العربي والإسلامي لتحقيق أفضل نتائج ممكنة لأبناء الأشقاء اللاجئين السوريين في الأردن.

وأضاف السمحان أن برنامج "شقيقي بالعلم نعمرها" يهدف إلى تعزيز وتنمية القدرات التعليمية لدى الطلاب والطالبات من أبناء الأشقاء اللاجئين السوريين في الداخل السوري ودول الجوار للوصول إلى مستوى تعليمي متقدم يكون الأساس العلمي والمعرفي لمحاربة الجهل وإنارة الطريق للأجيال القادمة لإعمار الأرض التي دمرتها الحرب.

وأشار إلى أن المحطات التعليمية تسير وفق الخطط المعدة مسبقاً بحيث تشمل كافة الطلاب والطالبات من أبناء الأشقاء السوريين في الأردن، مؤكداً أن الحملة السعودية تواصل عملها الإنساني والإغاثي بمختلف المحاور وذلك من أجل التخفيف من معاناة الأشقاء السوريين وتوفير حياة كريمة لهم.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض
الاربعاء ١١ محرم ١٤٣٨هـ - ١٢ اكتوبر ٢٠١٦م

http://www.alriyadh.com/١٥٣٩٩٦٣

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء ١١ محرم ١٤٣٨هـ - ١٢ اكتوبر ٢٠١٦م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=٧٤٣٧